Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5 (9), July 2018

Received/Geliş	*Article History* *Accepted/ Kabul*	*Available Online / Yayınlanma*
12 /6/2018	25 /6/2018	1 /7/2018

قيم المواطنة بين الضمانات الدستورية والممارسات الواقعية في الجزائر

الباحثة . دندوقي سمية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة / الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة بالبحث على مضامين قيم المواطنة بالجزائر من خلال ما أقرته الدساتير ومدى إسهام تلك القيم في تعزيز التنمية واعتبار المواطن هو محور الإصلاح نظرا انه يشكل قاعدة الأولويات للإقلاع بالنمو من خلال متغير السلم الاجتماعي ، فكلما حققنا استقرار سياسي كلما ساهم ذلك بترقية قيم المواطنة وفي ظل توسيع مجال الحريات والحقوق وإعطاء قدر اكبر لها، تتمثل مشكلة البحث بالتركيز على اثر عامل السلم كمؤشر لقياس ومعرفة قيم المواطنة فليس المواطن الذي كان يعيش في فترة الأحادية وفترة نهاية التسعينات هو نفسه مواطن اليوم ، ويشمل هدف البحث بالتعرف على طبيعة النسق القيمي للمواطنة على مستوى توزيع القيم وأهم الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر والوقوف على معوقات التي تحد من الممارسة اللازمة للمواطنة ومحاولة إيجاد سبل لتفعيلها على ارض الواقع .

الكلمات المفتاحية : المواطنة، حقوق الإنسان، الدستور، النظام السياسي، العدالة التوزيعية، السلم الاجتماعي ،الإصلاحات .

Abstract

this study will research to find contents of citizenships values in Algeria through constitutions approved and extent to which those value in promoting development and considering citizen focus of given reform ، as well as the priority base for takeoff growth through social peace indicator

the more we attain political stability the more it will promote citizenship values With extension of freedoms rights and to give it better value ، the research problematic it's by concentration on the effect peace variable with indicator to measure and knowing value citizenship ،citizen who was living in unilateralism period and the end of the nineties is not the same citizen of today، including will research to identify the value pattern structure of citizenship on The level of distribution of values the most important strategies adopted by Algeria to locating obstacles that limit practice of citizenship and try to find ways to activate them on the reality

Keywords: citizenship, human rights, constitution, political system, distributive justice, social peace, reforms

قيم المواطنة بين الضمانات الدستورية والممارسات الواقعية في الجزائر

الباحثة . دندوقي سمية

المقدمة

على ضوء التحولات التي يشهدها عالم اليوم لما بعد الحداثة احتل مفهوم المواطنة موقعا مركزيا في الحراك العالمي وارتبط بحق المواطنين في العمل والضمان الاجتماعي والصحي والتعليمي فحس العدالة الاجتماعية قائمة على تنمية الموارد البشرية والمادية وهذه الأخيرتين شكلتا بعدا أساسيا من أبعاد المواطنة ما يجعل الجميع يمارسون واجباتهم وحقوقهم لنصل في الأخير إلى خلق تنمية وتحسين معيشة المواطن ، ومن خلال الاستعراض الذي ستقدمه الورقة البحثية فان واقع المواطنة يختلف في الجزائر من ناحية ارتباط أنماط التنمية بمتطلبات الواقع لنجد أنفسنا بين واقعتين متناقضتين أولهما واقع قانوني مزدهر ما تمليه النصوص القانونية والقواعد التشريعية التي يكفلها الدستور و واقع عملي يتلخص في حزمة البرامج الإصلاحية والتنموية التي ترفع من حس العدالة الاجتماعية.

إشكالية رئيسية :

- ✓ تتجلى معالم الإشكال لدينا حول طرح البدائل السياسية والاقتصادية في تبيان الدور الفعال الذي تغذوا به المواطنة على مستوى توزيع القيم وبناءا على ذلك تحاول هذه الورقة البحثية تحديد مفهوم المواطنة حسب الشأن الجزائري ليكون البحث متعمق في التجربة الجزائرية إذ تطلب الأمر تحديد الآليات الكفيلة بترقية قيم المواطنة ومحاولة رصد مدى ترسخ المفهوم من بين ما يقره الدستور ومدى موائمتها مع الواقع ضمن سياق المرحلة الأحادية وما جاءت به مرحلة الانفتاح مع التركيز على أبعاد وقيم المواطنة المتمثلة في الحصول على مبدأ العدالة التوزيعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين و قد تحتاج الممارسة اللازمة للمواطنة إما إلى آليات جديدة في نواحي متعلقة بطبيعة النصوص القانونية أم تكون خاضعة لطبيعة التجاوب مع الواقع ونظرا لذلك قد تعتري معوقات تحد من الممارسة وبالتالي **إلى أي مدى استطاعت الإصلاحات الشاملة في ترقية قيم المواطنة وتحقيق السلم الاجتماعي ؟**
- ✓ في ظل الإشكالية الرئيسية انبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية تمثلت في :
  - فيما تجلت المضامين الدستورية المتعاقبة لمفهوم المواطنة ؟
  - ما هي أهم لإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية لتعزيز قيم المواطنة؟

وبناءا على هذه التساؤلات المطروحة والإجابة عليها تم صياغة فرضية عامة تمثلت :

هناك علاقة طردية بين ما تقتضيه متطلبات الواقع وأنماط التنمية فكلما زادت البرامج التنموية التي تحسن من معيشة الفرد كلما حققنا التوازن والسلم الاجتماعي داخل الدولة الجزائرية .

وانطلاقا من هذه الفرضية ولإثبات صحتها من عدمها سعت الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف :

- تبيان الدور الفعال الذي تغذوا به المواطنة على مستوى توزيع القيم وذلك من خلال البرامج دعم النمو والإصلاحات السياسية والإدارية .
- التعرف على طبيعة ومدى إسهام تلك الإصلاحات في تحقيق التنمية وتحسين معيشة المواطن .

ولتحقيق هذه الأهداف والإجابة عن الإشكالات المطروحة تم اعتماد في هذه الدراسة

- **المنهج التحليلي** : تم اعتماد هذا المنهج لارتباطه بدراسة المشكلة المتعلقة بالظواهر الإنسانية من خلال تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة واستخراج النتائج والربط بين الأسباب والنتائج والتعبير عنها كما وكيفا
- **المقترب التنموي** : تم استخدام هذا المقترب من خلال الدور الذي تؤديه الدولة في تقديم برامج تنموية والاهتمام بتحقيق التنمية ومواجهة المشكلات التي تحد من ممارسة المواطنة .

خطة الدراسة : سوف نعرض مضمون المقال وفق المحاور التالية

المحور الأول: حدود مفهوم المواطنة في ضوء المفاهيم المتداخلة

المحور الثاني : الإصلاحات السياسية وتكريس مفهوم المواطنة من خلال قراءة في الدساتير

(دراسة مقارنة تحليلية بين النصوص القانونية)

المحور الثالث : مدخل سوسيوسياسي لفهم واقع المواطنة في الجزائر

المحور الأول : حدود مفهوم المواطنة في ضوء المفاهيم المتداخلة

في هذه الدراسة لن نستوقف بمجرد التعريف الإجرائي والاصطلاحي بل بإثارة عددا من الإشكالات حول المفهوم وإبراز عناصر الجدل والاختلاف في الرؤى المختلفة من خلال التطرق للبعد الفلسفي والتاريخي لمفهوم المواطنة ، كونه مفهوم يتطور ويستحدث بوضعية متواصلة بفعل تطور المجتمعات والنظم والقيم وهذا ما سوف نلخصه في هذا المحور

البعد الفلسفي في تحديد مفهوم المواطنة .

يتمتع مفهوم المواطنة بمرونة هائلة سواء تعلق الأمر ببعده المكاني أو الوظيفي وهنا نشير إلى

(المواطنة العائلية ، والمواطنة القومية، والمواطنة العالمية)إذ يصعب في توظيفه كونه يشير إلى تجارب تاريخية مثل نموذج روما القديمة و ما توصلت إليه التجربة المعاصرة للدولة ما بعد القومية في أوروبا بما في ذلك الانحدارات الليبرالية والجمهورية والمجتمعية ، [1] شكل المفهوم في قطع محطات تاريخية مهمة ليصل إلى دلالته المعاصرة ، كان يقتصر على فئات أو جماعات معينة لينتقل المفهوم مع مرور الوقت لمفهوم أكثر شمولية [2] وعلى الرغم من قصور المفهوم على فئات دون أخرى فقد تحققت المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين على حد وصف روبرت دال للممارسة الديمقراطية الراهنة وترجع بدايات الاهتمام بتعاليم المواطنة إلى كل من أفلاطون وأرسطو واقرب مثال حي عن ذالك نموذج أثينا وما توصل إليه الإغريق في الممارسة الديمقراطية لذا نجد أن أسس ومبادئ المواطنة بدأت مع بداية الإنسان لتفرض الطبيعة أن يكون مدنيا و من حقه المشاركة الفعالة في تحديد خياراته وعلى انه مواطن له حقوق كحق المشاركة في الحكومة وتقليد مناصب عليا وحضور

1 **international encyclopedia of political science**، Bertrand badie، institut d'études politiques ، paris : France،volume1، p237 .

2 **المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان** ، علي ليلى، القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية للنشر،2013 ، ص73

الباحثة . دندوقي سمية

اجتماعات ومناقشة السياسة العامة [1] بعد أن كان في اليونان القديمة تمييز واضح بين المواطنين والغير مواطنين مثلا النساء والعبيد والأجانب المقيمين ...، رغم أنهم كانوا يعيشون بطريقة شرعية في دولة المدينة وكانوا ملزمين بالامتثال لقوانينها [2] و في التعرض للمفهوم نشأة الدولة القومية الحديثة في السياق الأوروبي الغربي لينتقل فيها النظام السياسي من وجود سلطة مطلقة للحاكم بغير ضوابط إلى مرحلة العقد الاجتماعي التي اقرها عصر النهضة والتنوير وإدخال مصطلحات أثرت المفاهيم السياسية كالسيادة الوطنية والمجتمع المدني و توسيع مفهوم المواطنة ليكون أكثر شمولية [3] وهكذا ينصب الفكر السياسي لمفكري نظرية العقد الاجتماعي كل من (**هوبز– وجون لوك –وجاك روسو**) تطور مفهوم المواطنة وفقا لجملة من تصوراتهم فكانت إسهامات كل واحد منهم بإقرار سيادة الشعب وذلك بمنح المزيد من الحريات وتحديد حقوق المواطنين وواجباتهم وتجسد الأمر تزامنا مع قيام الثورتين الفرنسية والأمريكية اللتان كانا لهما الدور الأكبر في ترسيخ مبدأ المواطنة ، **فجون لوك** يرى بان الحكومة ما هي إلا امتداد للعلاقات السلمية بين الأفراد في حالة الفطرة وهذا ما تناوله في مؤلفه التسامح **"la tolérance** وكانت أفكاره مساهمة وفعالة في الحداثة السياسية خاصة في قضية فصل الدولة عن الدين لتضفي المعنى السياسي للتسامح في حين كان تصور **روسو** للعقد الاجتماعي بتأكيده على طرح نظرية الفصل بين السلطات فالهدف من التنظيم السياسي للمجتمع الحفاظ على الحقوق الطبيعية وان القوانين هي من تعبر عن الارداة العامة ليصبح العقد الاجتماعي مصدر لشرعية حرية المواطنين أما **هوبز Thomas hobbes** فهو من أنصار السلطة المطلقة ، فالفرد بالنسبة لهوبز هو محور فلسفته السياسية ليبني في الأخير تصورا للتنظيم السياسي . [4]

من خلال هذا الطرح الذي تبناه منظري العقد الاجتماعي أن مفهوم المواطنة عندهم هو بلوغ تحقيق المصلحة العامة عن طريق وجود مجتمع سياسي تشكل بفعل الاتفاق الذي حصل بين الأفراد والقوى الحاكمة للمجتمع لنكون أمام مجموعة قيم قائمة على الفردية وتساوي الأفراد في ممارسة العملية السياسية .

إن نشأة الدولة القومية هي الضامن الأول لحقوق المواطنين بوجود رباط سياسي قائم على دعامة القومية لتكون عاملا هاما في تطوير العلاقة بين السلطة والمواطنين[5] ، لتتخذ بعدها المواطنة تبلورا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من عام 1948 ولأول مرة في التاريخ أصبحت المواطنة تقر الحريات السياسية ولاسيما الفصل 21 "حقا لأي شخص دون تمييز "[6] ثم تتخذ بعدا أكثر اكتمالا في الفلسفة السياسية المعاصرة من خلال التوازن في الحقوق والحريات وعضوية كاملة للفرد هي الانتماء إلى الوطن ويتساوى فيه مع الآخرين بنفس قدم من المساواة سواء في الحقوق والواجبات وأمام القانون . [7]

---

1 **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية** ، علي خليفة الكواري، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2004،ص15 -17-18

2 **A Dictionary of humen rights united kingdom** ،David robertson:europa publication ،second edition، 2004، p38

3 تاريخ البحرين الحديث والمواطنة ، بيسوني علي عبد الرحمن، ص 8، نقلا عن: www.uob.edu.bh/pdf

4 **مالمواطنة**، دومينيك شنابر، كريستيان باشوليه **تر**: صونيا محمود نجا، القاهرة: المركز القومي للترجمة،2016،ص52-53

5**المواطنة**، سامح فوزي ، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007 ،ص25

6**التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة**، بان غانم احمد الصانع، مجلة دراسات إقليمية: مركز الدراسات الإقليمية،العدد5 ،ص17

7 **تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي** محمد عثمان الخشت، اطلع عليه يوم 2018/02/15 نقلا عن: www.anfasse.org

و بالنظر لعنصر تجميع السلطة الذي تميزت به فكرة نشأة الدولة القومية الحديثة كونها تقوم على المطالب الجماعية وليس الفردية ، بالرغم من ذلك يتنافى مع النهج الديمقراطي لان الديمقراطي تقوم على الحقوق والحريات الفردية وتضمن للمواطنين التصرف الحر وهذا ما سنراه في أعمال المفكر هابرماس .

يبدو الفكر الفلسفي لمرحلة ما بعد القومية المفهوم اخذ منحنى آخر تجلى ذلك في أعمال المفكر **هابرماس** ومن منطلقات خلفيته اليسارية بنقده للأطروحة التقليدية في إغفالها فهو لا يرى بوجود رباط بين القومية والديمقراطية ويتبنى بوضوح ما عبر عنه بمقولة "المواطنة الدستورية[1] يشير في نظرية الفعل التواصلي أن الحل لمشاكل المجتمع المعاصر هو وجود ديمقراطية تشاوريه قائمة على الحوار العقلاني في فضاء عمومي خال من أشكال السيطرة والهيمنة ويطرح لنا تصور جديد للحداثة على ضرورة تحديث المجتمع المعاصر[2] لأنه بحسب رأيه التشاور يعطي للآخرين الحق في الكلام والنقد مع تقديم اقتراحات جديدة بخصوص القضايا المطروحة في الفضاء العمومي[3] وبهذا حسب هابرماس يمكن بناء الرأي و الارداة العمومية للمواطنين من هذا المنطلق يدعو بدوره إلى **ديمقراطية راديكالية RADICALE DEMOKRATIE** وبهذا كشرط سابق لدولة القانون **RECHTS STAAT** كونها تتطلب إنتاجية المواطن ومشاركته في العملية السياسية بضمان الوعود الممنوحة له حول التنظيم الذاتي الديمقراطي للمجتمع [4] والمتمعن في التأسيس الحداثي للمواطنة بشقيه الابستملوجيا والعملي هو الأرض الخصبة التي نما فيها مفهوم المواطنة فلقد سارت المواطنة تارة في اتجاه المواطنة على مستوى دولة المدينة وتارة أخرى مستوى دولة الوطنية (القومية) وتارة أخرى على مستوى العالم كله أي المواطنة العالمية [5]

- **1-1 تبلور مفهوم المواطنة لغة واصطلاحا**

- المواطنة لغة :

يعود أصل كلمة المواطنة ومدلولها إلى عهد الحضارة اليونانية ويرجع أصلها إلى الكلمة اللاتينية القديمة **polis** وتعني المدنية ، كما تستعمل كلمة المواطنة كترجمة للفرنسية **citoyenneté** مشتقة من كلمة **cité** وتقابلها باللغة الانجليزية كلمة **citizenship** مشتقة من كلمة **city** بمعنى المدنية [6] أما في اللغة

العربية فالمواطنة والمواطن في العربية من الوطن: المنزل نقيم به وهو موطن الإنسان ومحله حسب ابن منظور في لسان العرب[7]

اصطلاحا :

1**المواطنة في عصر ما بعد الدولة الوطنية"مفهوم المواطنة الدستورية لدى هابرماس**، عبد الله السيد ولد اباه، pdf

2**يورغن هابرماس جدل الحداثة في الفلسفة والسياسية** ، عبد الحق ميفراني،المجلة العربية ،العدد 494، مارس 2017

3**نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس قراءة في المنطلقات والابعاد** ، نور الدين علوش، نقلا عن :

http://www.mara.om/wp-content.pdf

4 **دراسات في السلطة والدولة والمواطنة**، شاهر إسماعيل الشاهر، برلين : المركز الديمقراطي العربي للنشر،2017 ،ص81-82 .

5 **مرجع سابق**، محمد عثمان الخشت ، ص29.

6**مرجع سابق**، بان غنم احمد الصانع ،ص 3 .

7**مرجع سابق**، علي خليفة الكواري، ص 33 .

الباحثة . دندوقي سمية

هي صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات ليكون بموجب هذه الحقوق مواطنا قادرا على العيش بكرامة على أساس من المساواة وتكافؤ الفرص مع غيره ومن بين الحقوق على سبيل الذكر حق الشغل، حق التعليم وحق الرعاية الصحية.. ، و هنا تشير **دائرة المعارف البريطانية** إلى المواطنة بأنها علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ، وورد في **موسوعة الكتاب الدولي** أن المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم[1]، إلى جانب ذلك تم تحديد مفهوم المواطنة بالمفهوم القانوني والإشارة إلى المجتمع الوطني والى شروط تكوين الإرادة العامة وبالرجوع للمجتمع السياسي تتحدد المواطنة وهي حق المشاركة السياسية في ممارسة السلطة[2].

ما نستخلصه أن المواطنين لهم بعض الحقوق وهذه الحقوق تتمثل في حق تولي مناصب عامة وحق التصويت وحتى أهلية الترشح للانتخابات وحرية ممارسة الحريات العامة مما يعطي معنى للمشاركة السياسية في حين توجد حقوق مدنية فلا تنحسر الحقوق في الجانب السياسي فقط .

أما الدكتور **محمد عابد الجابري** فيرى أن المواطنة ليست مجرد الانتماء إلى الوطن أو مجرد الاشتراك في السكن بوطن وان كان لا ينفي ذلك ففي نظره أن الذي يستحق **citoyen** و**citizen** يستطيع أن يقول أنا مواطن ،لأنه هو ذلك الشخص الذي لا يدين بالولاء لا للقبيلة ولا للطائفة ولا حتى للأسرة ولا لحكم على رأسه فرد عادلا كان أم غير عادل ولا لدولة يكون القائمين عليها يستمدون سلطتهم من مصدر غير مصدر إرادة الشعب المعبر عنها تعبيرا حرا [3]

ما نلاحظه أن مفهوم المواطنة المختزلة في معادلة الولاءات المختلفة والتي تمارس بطريقة جبرية فوق حرية الأفراد وليست بمشيئتهم واختيارهم ، يشير هنا إلى(المواطن العربي) و على حد تعبيره أن الفرد العربي هو لا مواطن ولا وجود للمواطنة في الأساس ، كما ركز على تفاعل العلاقة بين المحكومين والرعية فالوطنية لا تقوم على مقام المواطنة ما يستوجب على الأفراد أن يشاركوا في ممارسة الحكم لان الولاء للوطن عنده هو اشمل واسبق من الولاءات لحكام القبيلة الطائفة أو الأسرة .

التعريف الإجرائي :

هي الرابطة الكاملة المتساوية اجتماعيا كانت قانونيا أو سياسيا تربط بين الأفراد ومجتمعهم السياسي تتجلى في صورة حقوق وواجبات إذ يكون أفراد المجتمع الواحد سواسية بحصولهم على كافة حقوقهم بدون أدنى تميز قائم بينهم و على أي معايير كالدين والعرق واللون أو الانتماء السياسي و الايديلوجي أو العقائدي وحتى الجانب الاجتماعي وما يترتب كذلك من التزامهم بأداء واجباتهم وفق ما تقتضيه الإرادة العامة وما يتضمنه قانون مؤسسات الدولة التابعين لها .

1- قيم ومكونات المواطنة وما يترتب عليها:

1المرجع نفسه ،ص30 .

2 **la citoyenneté administrative** ،Gilles Dumont ، thèse pour obtenir le garde de docteur ، l'université panthéon paris2 ، décembre 2002 ،p 12 .

3 **المواطن والمواطنة....امس اليوم**، محمد عابد الجابري، اطلع عليه يوم 2018/03/17 نقلا عن :

http://**www**.**liberaldemocratic**.**html**

هناك من يرى العناصر هي نفسها المكونات والقيم في حين هناك من يفصل بينها و حسب **توماس مارشال Marshall THOMAS** تتكون المواطنة من ثلاث عناصر، العنصر المدني وتشمل الحقوق الفردية حرية الفرد كالحرية الشخصية وحرية الرأي والفكر وحرية العقيدة وحق الملكية وحق في توقيع العقود والحق في نظام قانوني عادل ...، أما العنصر السياسي اقتصر على الحق في المشاركة بالنشاط السياسي، الحق في التصويت والحق في الالتماس إلى غيره... في حين يقتصر العنصر الثالث على الجانب الاجتماعي في حصول الأفراد بشكل متكافئ لنظام الرعاية الاجتماعية إلا أن هذا المنظور المتعلق بالمواطنة ينتقده فيه العديد من المفكرين على رأسهم **ألبرت هيرشمان Albert Hirshmann** أضاف الباحث **ويل كيمليكا Will kymlica** عناصر جديدة تحددت في البعد الثقافي (مواطنة متعددة الثقافات) تهدف إلى مراعاة التنوع الثقافي كاللغة والدين واقرب مثال على ذلك المواطنة الأمريكية و لفترة طويلة نفت الأفراد المنحدرين من أصول افريقية والمرتبطون بالممارسة العبودية حتى إلى غاية إقرار التعديل 13 لعام 1865[1] إلى جانب هذه العناصر نجد مكونات المواطنة وهي

الهوية : يكمن أول عنصر في المواطنة ومقومها الأساسي هو الهوية الوطنية "**الجنسية** " لتكون الهوية موضع جدال قائم في القرن الواحد والعشرين حول التصور الهوية أو الجنسية في المواطنة [2] فهي ليست مجرد عمل جنسية دولة ما بل هي اشمل وأعمق بكثير والمفهوم الهوية السائد اليوم يرجع بظهور القوميات فهناك هوية ذات صلة بالقومية(**Nationalism**) وأخرى وطنية (**Patriot or national**) وهوية دينية (**Religious**)وهوية اجتماعية (**Social**) إذا رجعنا للشعوب القديمة مثل الفينيقيين واليونان والهنود نجد أنها جمعت بينهما الروابط مثل المكان والعرق واللغة وكان الإحساس بالانتماء قويا [3].

لكن تعدد الانتماءات في المجتمع حسب هذا الطرح في وجود جماعات تختلف فيما بينها سواء في الدين أو العرق أو اللغة وغيرها من الاختلافات لا ينفي الاندماج أو الإحساس بالانتماء إلى الوطن خاصة في ظل ما تفرزه العولمة والانفتاح عن الأخر إذ نجد تعدد اثني وعرقي كبير في المجتمع الواحد .

انطلاقا من عامل تعدد الثقافي للعالم الغربي المتقدم كاستراليا وهولندا وكندا نجد التجربة الكندية باعتمادها على نموذجين مختلفين راجع بالأساس للتركيبة التكوينية التاريخية الجامعة بين الهنود الحمر والفرنسيين والانجليز فالنمط الأول يعرف باسم التعددية الثقافية (**Multicularism**)وهو نموذج معتمد من الحكومة الفدرالية الكندية والثاني يشمل بتفاعل الثقافي(**Intercultiralism**) وهو نموذج معتمد من طرف مقاطعة كيبك [4]، أما مسالة التعدد الثقافي لدول العالم الثالث يكون إما إشكالية اندماج رغم التعدد ألهوياتي لهذه المجتمعات كإقصاء أقلية واقرب مثال على ذلك الأكراد والأقطاب في مصر والامازيغ في المغرب العربي وهذا راجع في عملية التشكيك في وطنية لبعض الشرائح تحت عنوان ازدواجية الولاء (**Divided logaities**) وهو الطابع السائد في النظم الدكتاتورية واستغلالها لمسالة الهوية لتعويض مبدأ الشرعية الغائب عنها [5] ، لذا فالولاء للمؤسسات الديمقراطية للمجتمعات هو إحدى مهام الاندماج وهذا ما حققته

1 Bertrand badie ،op.at.p238 .

2 **مرجع سابق**، بسيوني علي عبد الرحمن،ص11.

3 **المواطنة وسياق الدولة والهوية** ، عبد السلام موكيل، مجلة تاريخ العلوم،جامعة وهران، العدد الأول، ص 37.

4 **التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد**، محمد بن جماعة ، مداخلة مقدمة للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، جمادى الأول 1430 ، ص4-5

5 **سياسات الهوية واثرها على استقرار المواطنة**، لونيسي فارس ، مركز جيل للبحث العلمي : ورقة لأعمال المؤتمر الدولي الثامن التنوع الثقافي، طرابلس21-23ماي 2015 ، ص3-4

المواطنة الغربية الليبرالية تحت مظلة مفهوم العقد الاجتماعي وفي العالم العربي يبقى المفهوم في تراجع تكييفه وراء خلفية الهويات الفرعية (المذهب.القومية.القبيلة.الإقليم) .[1]

الحقوق : كون الفرد مواطن في الدولة أو ينتمي لإقليم أو جماعة سياسية يجب أن يضمن له الحصول على حقوق والتمتع بها ويشدد البعض على أهمية الحقوق في حين يركز الآخرون على الواجبات والامتثال[2] فالمساواة حسب هذا الطرح هي الركيزة الأساسية لقيم ومكونات المواطنة واقرب مثال على ذلك "المواطنة في دول الأعضاء الأوروبي تركز على أساس الالتزام باحترام الحريات الأساسية "إذا تستند هذه الديمقراطيات الليبرالية على المبادئ المعلن عنها بالقرن الثامن عشر وفي وثائق كإعلان حقوق الإنسان عقب الاندلاع للثورة الفرنسية 1789 وميثاق الأمم المتحدة 1945 ما ولد ظهور ديباجة في اتفاقية الأوروبية بالتركيز على عمودين ألا وهما نظام ديمقراطي حقيقي واحترام متبادل وفهم مشترك لحقوق الإنسان .[3]

المشاركة في الشؤون المدنية: هي احد أهم مكونات المواطنة الحديثة باعتبارها تميز بين الشخص الصالح والمواطن الصالح الذي يلتزم بالمشاركة الفعالة في شؤون مجتمعه وممارستها واقعا وفعليا

تقبل القيم الأساسية للمجتمع : رغم اختلاف القيم التضامنية والأخلاقية لمجتمع أخر إلا انه تبقى المثل العليا السائدة في المجتمع وكأقرب مثال على ذلك الدستور البريطاني مبني على قيم (الميثاق الأعظم) **Magna carta** فله خصوصيته الثقافية وبتفرد تجربته التاريخية .[4]

2- أزمة بناء مفهوم المواطنة من خلال مقاربة علاقة المواطنة بالنظام السياسي

إن المتتبع لمفهوم المواطنة في الفكر الغربي لكل مرحلة من مراحل تطوره كنتيجة لصراع تاريخي طويل إلا ما يكشف ويضم قيم جديدة بغية الحصول على مواطنة كاملة ،غير أن العكس تماما نجده في الدولة بالعالم العربي تمثلت في الدور المضاد في عرقلة نمو المواطنة ، راجع إلى اعتبارات نظرا لحداثة نشأة الدولة القطرية ومحاولة ترسيخ جذورها في مواجهة فكرة القومية وتأكيدها على واجبات المواطنين ولم تولي أهمية كبيرة بالتأكيد على الحقوق نظرا لطابعها القهري، ورغم اكتمال بناؤها وبسبب توجهات الأبوية استمرت بفرض الواجبات دون مراعاة تسليم الحقوق بالتالي نكون أمام غياب تداول على السلطة وسيطرة البيروقراطية والانفراد بالقرار دون تفويض وانتشار الفساد دون مساءلة مع استناد آليات القهر[5] وهو ما عرفه **ابن خلدون** بأمراض الدول المستعصية في طرحه لنظرية الحجر على السلطان فحينما تحاول الحاشية الاستيلاء على السلطة وتبتعد الرعية عن السلطان فانه كحتمية يظهر الفساد في الحكم وينشغل السلطان بالترف ويتحول الملك الطبيعي إلى

---

1 **المواطنة وتنوع مفهوم الحقوق والواجبات**، احمد محمد اللوي، مركز جيل للبحث العلمي : ورقة لأعمال المؤتمر الدولي ، اطلع عليه يوم 2018/02/11 نقلا عن : **http://www.afaaqcenter.com**

2 **مرجع سابق** ، محمد بن جماعة ، ص5.

3 **citoyenneté démocratiques langue diversité et droit de l'homme** Hugh starkey، ، guide pour les laboration des politiques linguistiques éducatives en Europe، étude de référence pour le conseil de l'Europe ،Strasbourg، 2002 ،p 7.

4**مرجع سابق**، احمد محمد اللوي

5**المواطنة بين السياق القومي والعالمي**، علي ليلى،مجلة الديمقراطية الأهرام،ص4، اطلع عليه يوم 2018 /04/27 نقلا عن : http://democracy.ahram.org.eg

الملك الاصطناعي يصبح الاستبداد والتعسف مضر بالنظام السياسي لنكون أمام أزمة بناء مفهوم المواطنة في نفس السياق وفي إطار تطور الفكر النهضوي تناول *عبد الرحمن* **الكواكبي** طبيعة الاستبداد السياسي ويرى بان أسباب تخلف العالم الإسلامي يعود إلى الاستبداد السياسي من خلال تعريفا له "انه الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأمة رابطة معينة مصونة معلومة بقانون نافد الحكم " وبالتالي يرى بان طبيعة الأنظمة العربية تاريخيا هي أنظمة مستبدة ولا ينتج عن نظام مستبد إلا الاستبداد [1]

بهذا المعنى وبسبب القيود المتوارثة للنظام المستبد خلقت مواطنا مستبدا فالحكومة المستبدة تكون مستبدة في كل فروعها وهو ما يؤدي إلى بروز ثقافة الخضوع والطاعة والقبول بالنظام الظالم ما يدعو الكواكبي إلى استعمال الدستور للتصدي للاستبداد وبسط العدالة وحكم رشيد .

من المؤكد أن النظم المستبدة تشكل في الواقع بوصفها نظما سلطوية مهيمنة أو شمولية دكتاتورية كما اسماها **روبرت دال** نظم سياسية لحكم اللاكثرة ليكون الأفراد والجماعات غير مستقلين في مواجهة الحكومة و استخدام القسر كأداة لممارسة النفوذ على أغلبية الأفراد ويتسم القادة ممارسة النفوذ بالطابع الأحادي لتكون السياسات من خلال الهيراكرية والأوامر [2]

ففي مجال العلاقة بين الحاكم والمحكوم لنظام اللاكثرة تغيب سمات المواطنة الكاملة القائمة على جانب من الحقوق كحق المشاركة أو المعارضة في الحكم وتتجسد صور الاستبداد والقهر في اقتصار الحكم على فئة قليلة تستولي على المؤسسات وتنفرد بالسلطة وتغلب عليها نزعة السيطرة بسياسة القمع فتتشكل المعارضة وغيرها من الممارسات الأخرى ليكون المواطن خارج معادلة اختيار القادة بالإضافة إلى تقييده وعدم استقلاله في المعارضة وحتى في المشاركة السياسية ما يولد ثقافة استبدادية وأزمة بين الأفراد وبين المجتمع و النظام السياسي الحاكم .

المحور الثاني : الإصلاحات السياسية وتكريس مفهوم المواطنة من خلال قراءة في الدساتير

(دراسة مقارنة تحليلية بين النصوص القانونية)

معظم الدساتير الحديثة تتضمن مواد وأحكام وأبواب يتم رصد فيها قيم المواطنة كالحقوق والحريات الأساسية للمواطن ومن جهة أخرى بمدى ارتباطها بحقوق الإنسان التي تعمل على تكريسها المعاهدات والمواثيق الدولية ما ينبغي القائمين على هرم السلطة والحكم احترام هذه القيم ، كونها تشكل جوهر الفلسفة السياسية للنظام الديمقراطي، وفي ضوء تنامي الاهتمام بقيم المواطنة وتوسيع اكبر لمجالات الحريات والحقوق وإعطاء قدر اكبر لها من خلال الإقرار بمبادئ المواطنة ، انتهجت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال وكبقية دول العالم على تضمين دساتيرها على اعتراف منها بضمانات لهذه القيم وتنظيم آليات تكفلت بها كون الجزائر عاشت ظروف استثنائية عرفت انتقالا ديمقراطيا رغم انه كان نسبيا نوعا ما في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات ما سنح لها إصدار مراجعات دستورية حسب ما اقتضته كل مرحلة عرفها النظام السياسي الجزائري .

1 **الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك**، احمد عوض الرحمون وآخرون، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ص33 .

2 **التحليل السياسي الحديث**، روبرت دال، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1993 ،ص104-110 .

قيم المواطنة بين الضمانات الدستورية والممارسات الواقعية في الجزائر

الباحثة . دندوقي سمية

عرفت الدولة الجزائرية دستورين فقط هذا من الناحية المؤسساتية كان أول دستور عرفته الجمهورية بعد الاستقلال هو دستور 1963/09/10 ليكون بعده دستور 1976 وبالتالي الأول جاء معتمدا على مبدأ الايديلوجية الاشتراكية أو ما تعرف بمرحلة الحزب الواحد ودستور اعتمد على التعددية الحزبية أو ما تعرف بمرحلة الانفتاح السياسي واقتصاد السوق وهو دستور سنة 1989 الذي عرف هو الآخر تعديلات مختلفة بصدور دستور سنة 1996 تلاحقت بعده نصوص وتعديلات دستورية استدعتها ظروف لكل مرحلة كدستور 2002 – 2008 – 2016 ومن اجل إبراز مختلف الآليات المنصوص عليها في الدستور حول القيم المواطنة والممارسة الفعلية التي تضمن وتكفل الحقوق والحريات وجب إعطاء دراسة تحليلية ومقارنة بين مواد الدستور القديمة والمعدلة بمعنى دستور 1976 و 1996 وبتعديلاته المختلفة وعليه سنتناول في ورقتنا البحثية بالتطرق إلى واقع الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر كون أن الإصلاح أمر لابد منه للمضي قدما نحو التنمية ولا يكون هذا إلا في إطار دستور شرعي ونظام ديمقراطي يحترم الحقوق والحريات ويقر بمبادئ المواطنة .

أولا : أسباب تبني الإصلاحات السياسية في الجزائر

في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ماساهم في تبني إصلاحات تعود إلى دوافع وأسباب متنوعة منها ما هو متعلق بالشأن الداخلي دوافع بالدرجة الأولى سياسية وأخرى اقتصادية اجتماعية و حتى ثقافية وبين أسباب خارجية ذات بعد إقليمي ودولي وهو ما سنورده في شكل نقاط :

أسباب ذات الشأن الداخلي :

- 1 على الصعيد السياسي : نجد بروز تناقضات في وظيفة النظام السياسي وأخرى من جهة إدارة الحكم و وجود سيطرة للبنى التقليدية البيروقراطية التي لا تمت صلة بالقاعدة لنكون أمام ظواهر تغيب فيها قيم المواطنة [1] هذا بالإضافة إلى حالة الانسداد في قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة بسبب انغلاق الجهاز البيروقراطي وفشله في المهام المخولة له كوسيلة للاتصال بين الهرم والقاعدة والإفراط في السياسة التعسفية من قبل النخب السياسية الحاكمة ما تولد عنها أزمة صراع ونمو معارضة سياسية، أدى إلى خلق حزمة أزمات كأزمة هوية وأزمة شرعية ومشاركة تجلت في ضعف قدرة النظام السياسي في استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع [2]
- 2 على الصعيد الاقتصادي :انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النموذج الاشتراكي لبناء اقتصاد وطني متمركز على تشييد مؤسسات وطنية وانجاز مشروع تنموي قائم على الصناعة الثقيلة كالحديد والصلب مع بسط السيطرة على مختلف القطاعات الأخرى منها الزراعية والخدماتية فالهدف من تبني النهج الاشتراكي هو تشييد قاعدة اقتصادية متحررة بعيدا عن تأثيرات الساحة الدولية والضغوط السلبية للاقتصاد الرأسمالي العالمي[3]
- 3 على الصعيد الاجتماعي والثقافي : دخول الدولة في أزمة اجتماعية حادة راجع إلى عدم قدرتها على الموازنة بين كفة النمو وما يقابله من الإنتاجية هذا يعود عن عدم وجود خطة محكمة في سياسة توزيع القاعدة الاجتماعية كالتامين على الأجور وتقليص البطالة وتلبية الحاجات الأساسية من التعليم المجاني والعلاج واللجوء إلى تدعيم القدرة الشرائية للمواطن أما السبب الاجتماعي الأهم هو ظهور

1 **الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر والمغرب** ، كدروسي مختار، عرابي علي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، 2016 ، ص 44-45

2 **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس الجزائر والمغرب** ، شهرزاد صحراوي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 ، ص 59 .

3 **المرجع نفسه** ، ص 57 .

أزمة هوية والتي تعود إلى مخلفات الاستعمار الفرنسي لتكون الدولة بعد الاستقلال أمام تيارات وفرق مختلفة و حالة من الانسداد عرفها النظام السياسي الجزائري ما ولد مسالة ثقافية هوياتية .

أسباب خارجية ذات البعد الدولي :

نجد أن البيئة الخارجية لا تقل أهمية عن الشأن الداخلي حيث كان لها الأثر الكبير في التأثير على وضع النظام السياسي خاصة في ضوء ما أفرزته العولمة من جهة ومن جهة أخرى ما يفرضه النظام الدولي الجديد للسير في الوحدات السياسية واقتصادية وثقافية ويمكن حسر الأسباب الخارجية في نقطتين :

- موجة التحول الثالثة التي طالت النظم الاشتراكية
- المديونية الخارجية وضغط المؤسسات المالية الدولية [1]

ثانيا : قيم المواطنة في الدستور الجزائري ومظاهر الإصلاحات السياسية(قراءة تحليلية ومقارنة بين الدساتير القديمة والمعدلة) .

كون مفهوم المواطنة مرتبط بسمات الواقع السياسي عرفت الجزائر مرحلتين حاسمتين هما مرحلة الأحادية والانفتاح ، تضمنت الدساتير الجزائرية إقرار مجموعة من الحقوق والحريات في فصل كامل غير أن الاعتراف كان مقيدا واختلف كذلك مجال حقوق والحريات الدستورية حسب التوجه السياسي والاقتصادي الذي انتهجه كل دستور لذا سنحاول تقديم واقع المواطنة في ظل الأحادية الحزبية واهم الإصلاحات التي تضمنتها الدساتير في طرح قيم المواطنة والمرحلة الثانية سنخصصها في ظل الانفتاح والتعددية الحزبية واهم ما جاءت به الدساتير المعدلة .

1- واقع الإصلاحات السياسية في المرحلة الأحادية : دستور1963-1976

اختارت الجزائر التوجه الاشتراكي ونظام الحزب الواحد ، جاء الدستور بديباجة كاملة من المادة 23 إلى 26 لجبهة التحرير الوطني ، كما خصص مادة 94 بان النظام السياسي الجزائري يقوم على الحزب الواحد وفيما يخص الحقوق الأساسية فقد نص الدستور على المساواة في الحقوق والواجبات وجاء في المواد التالية (13-27-39) الحق في التصويت غير انه أشير في هذه المواد استعمال وممارسة الحقوق لا تكون إلا في إطار الحزب الواحد ، كما نصت المادة 11 "موافقة الجمهورية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتنظم إلى كل منظمة دولية تستجيب إلى مطامح الشعب الجزائري ...." إلى جانب ذلك خصصت المادة 12 أن المواطنين من الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات ، بمعنى أقرت بالمساواة بين الجنسين وخصصت المادة 18 و 19 على إجبارية التعليم والثقافة في متناول الجميع وتضمن الجمهورية حرية الصحافة وحرية تأسيس الجمعيات وحرية التعبير ومخاطبة الجماهير والاجتماع[2] هذا ما جاء به دستور 1963، أما دستور1976 خصص في الفصل الرابع 34 مادة حول الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن من المادة 39 إلى غاية المادة 43 وتضمن 7 مواد تحت عنوان واجبات المواطن وقد أثرى حق العمل والتعليم بحيث نص على مجانية التعليم في المادة 66 بعد أن كان إجباري في الدستور الأول .

1 المرجع نفسه ، ص 49.

2 **الحماية الدستورية للحقوق السياسية في الجزائر** ، لوافي سعيد ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2009 ، ص 34.

إن المتتبع لما تضمنته مواد الدستور لسنة 1963 و 1976نجد انه أعطى بابا كاملا حول الحقوق الأساسية للمواطن الجزائري وبالرغم من إقرارها إلا أنها كنتيجة لسياسة الحكم الاشتراكي على أن لا تكون ممارسة هذه الحريات خارج إطار الحزب الواحد بل انه ضمن ممارستها في إطار مطامح الشعب الاشتراكية وكأنه يقيد من مجال ممارسة الحريات للمواطنين خاصة السياسية منها .

كنتيجة لما استدعته الرؤى المختلفة لقيم المواطنة في دستور 1963 و دستور1976 نجد أن إرساء قيم المواطنة حسب رأيي يحتاج بالعودة للحديث عن طبيعة النظام السياسي الحاكم سواء تعلق الأمر في نوع النظام وأدائه للوظائف المخولة له وعن مساهمته في بروز مفهوم المواطنة وترسيخه كونه يمثل احد الجوانب الرئيسية في تشكيل قاعدة أساسية لبناء الجانب الميداني المتجسد في سلوكيات الأفراد وعلاقاته بهم لتشكل لنا في الأخير قيم المواطنة في نسيج اجتماعي يربط العلاقة بين حاكم ومحكوم .

انطلاقا من طبيعة النظام السياسي فلكل مجتمع يتجلى دوره من خلال مؤسساته الرسمية والغير الرسمية في تنمية قيم المواطنة وخلق التعاون بين أفراد المجتمع الجزائري بالعدل والمساواة كان يتم إشراكهم في مجالات تخدمهم في اختيار مثلا المشاريع ، وان يعمل النظام ومؤسساته على تحقيقها وتفعيلها في اجراآت عملية تظهر في مؤسسات النظام السياسي أثناء تطبيق البرامج [1]، و بطبيعة النظام الذي ظل مسيطرا لأكثر من ثلاث عقود من الزمن على الوضع السياسي للبلاد تم اختزال المواطنة الذي بنيت عليه مرحلة ما بعد الاستقلال فتنازل بموجبه المواطن الجزائري عن حقوقه السياسية مقابل تمتعه ببعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تلمسناه في دستور الحزب الواحد وأصبحنا أمام ما يسميه البعض المواطنة الجماعية في الجزائر مواطنة بمحتوى اقتصادي اجتماعي مقابل مواطنة سياسية فردية اقل شان [2]

نصل من خلال هذه الرؤى أن قيم المواطنة في الدستور الجزائري في إطار الوحدة الحزبية وما يمز المشهد السياسي الجزائري هو غياب تعددية حزبية وغياب تعددية سياسية التي ينتج عنها بناء مؤسسات الدولة ، وحسب مواد الدستور التي اشرنا إليها سابقا نستخلص أن النظام التسلطي (الأبوي) في الفترة الأحادية رغم مظاهر التحديث التي طرأت على قوانينه وتشريعاته، إلا انه يعرقل تعمدا في بناء المواطنة كل ذلك الخوف من حرية الرأي والمسائلة واكبر دليل الخوف من إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية وتشديد القوانين التي تنص على إنشائها لان هدف المواطنة الفعلية كقيمة قانونية أولا ثم اجتماعية تقوم على مراقبة السلطة الحاكمة في طرق التسيير الشأن العام .

2- مرحلة الانفتاح والإصلاحات الدستورية في إطار التعددية السياسية : دستور1989-1996 والتعديلات التي جاء بها .

بسبب تنامي الضغوطات والمطالبة بالانفتاح السياسي والإعلامي واحترام حقوق الإنسان وجد النظام السياسي نفسه أمام خيار وحيد هو تحديث دستور 1989 ذلك بعد سيطرة دامت أكثر من ثلاث عقود من الزمن وجاءت المادة 31 أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة والمادة 39 أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة كذلك للمواطن ، أما فيما يخص المادة 44 تعد أهم مادة كونها سمحت لأول مرة للشعب الجزائري في إنشاء الأحزاب السياسية وأقرت المادة حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي المعترف به [3] من جانب أخر الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1996 كان بمثابة انعراج للازمة الأمنية التي عايشتها الجزائر سنة 1992 وإدخال البلاد في حالة طوارئ ، لنكون أمام عجز دستوري ادخل البلاد في مرحلة انتقالية سيرتها مؤسسات انتقالية

1 **النظام السياسي وقيم المواطنة والانتماء** ، بلقاسم سلاطنية، أسماء بن تركي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد28/27 ، ص 235.

2 **المواطنة في الجزائر قراءة في ابعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر**، زريق نفيسة، مجلة البحوث السياسية والادارية ، العدد 6، جامعة الجلفة ، 2017 ، ص258 .

3 **تطور خطاب حقوق الانسان في الجزائر والوضع الراهن** ، بوجمعة غشير، معهد الاصفري للمجتمع المدني والمواطنة ،بيروت الجامعة الامريكية ، مارس 2017، ص12.

وكان لخروج من الأزمة صياغة دستور 1996[1]، ومن أهم الإصلاحات التي جاء بها حيث جاء في الديباجة التأكيد على محددات الهوية الوطنية تحددت بثلاث عناصر" الإسلام العروبة والامازيغ " و تم استبدال مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي بالأحزاب السياسية مثل ما نصت عليها المادة42 [2]وفي ما يخص تعديل الدستور لسنة 2002 إضافة اللغة الامازيغية كلغة ثانية إلى جانب اللغة العربية ، وفي التعديلات التي جاء بها دستور 2008 تناول الفصل الرابع الحقوق والحريات المادة 23 " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة على أن يحدد القانون العضوي كيفيات تطبيق هذه المادة وقد تأخر صدور القانون لغاية 2012 وأشار انه لا يجب أن تقل نسبة تمثيل المرأة في أي قائمة ترشح سواء تعلق الأمر بالقائمة الحرة أو قائمة الحزب السياسي"[3] عند المقارنة بالتصويت النسوي بين الأحادية والتعددية نجد في ازدياد ملموس في ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية حيث نجد حسب الإحصائيات انه بلغ عدد النساء اللاتي وصلن إلى المجالس الشعبية البلدية لسنة1967 60 امرأة و 10 نساء من الوصول إلى مجلس الشعبي الوطني سنة 1976 [4] ، أما مشاركة المرأة في الشؤون العامة التعيين في المناصب لم تتحصل على هذا الحق حتى لسنة1982 عينت وزيرتان في حكومات تتراوح عددها بين 33 إلى 40 وزير

وفي انتخابات المجلس الشعبي الوطني 2012/05/10 تحصلت المرأة الجزائرية على 175 مقعدا من أصل 462 بنسبة 31.52 وهو ما يقدر بثلث المجلس .[5]

بمعنى أن تعديل الدستوري يقر من تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية وذلك بالعمل على مضاعفة حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة ما سمح إلى ارتفاع العنصر النسوي داخل الهيئات المنتخبة بعد أن كان مقتصرا فقط وحكرا على غالبية الرجال وهذا يؤكد لنا على إرادة الدولة في ترقية حقوق الإنسان .

إصلاحات الدستور 2016 فيما يخص الحقوق الاجتماعية أضيفت المادة 36 تنص على " تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل وتشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات " كذلك استحداث المادة50 نصت على ""حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد بأي شكل..." كما نصت المادة 51 " الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن .."كما نصت المادة 37 على حرية الصناعة و التجارة .."[6]

عموما حسب ما ورد في النصوص الدستورية وبالمقارنة يمكن أن نلخص أن الدساتير المختلفة التي عرفتها الدولة الجزائرية نصت على مجموعة من الحقوق والواجبات لكنها كانت كل مرة بصياغة مختلفة فدستور 1976 المعروف بدستور النهج الاشتراكي ضيق كثيرا في نطاق الحريات مقارنة بدستور 1996 بجميع تعديلاته قد كانت الحريات أوسع بكثير، وبالرجوع إلى المواد المستحدثة في التعديل الدستوري ككل

1 **مرجع سابق**، شهرزاد صحراوي ، ص63-64.

2الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996

3 الثقافة **الدستورية المواطنة والمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية** ، خلفان كريم، مجلة القانون المجتمع والسلطة ، جامعة وهران محمد بن احمد ، العدد ، 5 ، 2016 ، ص51.

4 **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية** ، بوحنية قوي، الأردن : دار حامد للنشر والتوزيع،2014، ص 233 .

5 **مرجع سابق**، خلفان كريم ، ص 49-51 .

6الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد14 27 جمادى الاول1437 الموافق 7 مارس 2016.

مرة ونتيجة للسياسة الانفتاح التي تبنتها الدولة الجزائرية فتح مجال اكبر للحريات وإعطاء مساحة واسعة لممارسة هذه الحريات دليل على تطور قيم المواطنة في النصوص، ولعل اكبر مستوى بلغت إليه المواطنة وحقوق المواطن الجزائري منذ الاستقلال هو التعديل الأخير لسنة 2016 المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والسياسية نقر بأنها تصب وتخدم المواطن وتكرسها بدليل تجسيد مبدأ المساواة بين الجنسين في العمل حيث أن دستور 1963 اقر بالمساواة بين المواطنين دون ذكر الجنسين ، وذلك في المادة 39 أضاف دستور 1976 المساواة أمام القانون في المادة 40 وفي دستور 1989من المادة 31 اقر بالمساواة في الحقوق والواجبات وضمان المشاركة في الحياة السياسية وفي تعديل 2008 توسيع المجال للمرأة سياسيا ليكون بعدها دستور 2016 نص على حقوق المرأة السياسية وحتى في تولي وتقليد مناصب في الدولة إلى جانب الرجل، و نجد المادة 50 تضمنت حرية الصحافة بمختلف أنواعها قد أزيلت عليها الرقابة ولم تعد مقيدة كما كانت من قبل و لم ينص عليها دستور 1976 ولا دستور1989 ونفس الشيء مع المادة 51 أن الحصول على المعلومات والوثائق بات أمرا ممكنا ومضمونا للمواطن لكن في إطار ما يسمح به القانون والتي لم تذكر من قبل هذا التنوع في فسح المجال للمزيد من الحريات وإقرارها ضمن آخر تعديل للدستور ما هو إلا إثباتا واعتراف بقيم المواطنة من الدولة الجزائرية بترقية حقوق الإنسان والتزاماتها الدولية وبالتالي عند المقارنة بين دستور في إطار الأحادية وبين دساتير ذات التعدد الحزبي مفارقة كبيرة في الإقرار بالحقوق حيث وجدنا أنها تتطور في كل مرحلة عن أخرى وكل مرة يستحدث صياغة في القوانين وإضافة مواد تخص الحقوق غير أن الدستور الحالي انفرد عن كل الدساتير الأخرى للجزائر بيد أن الإقرار والاعتراف بالحقوق هو أول الشروط لضمان تحقيقها .

المحور االثالث: مدخل سوسيوسياسي لفهم واقع المواطنة في الجزائر

- 1 مؤشرات ترقية قيم المواطنة في الجزائر على الصعيد السياسي

❖ إصلاح النظام الحزبي والنظام الانتخابي : لقد شهدت الدولة الجزائرية استحداث العديد من الإصلاحات التي مست النظام الانتخابي والنظام الحزبي على اختلاف حقبها التاريخية ودوافعها خاصة المتعلقة في الفترة التعددية السياسية والحزبية وما جاء به دستور 1989 من مبادئ تكريس التعددية الحزبية والى غاية آخر تعديل الذي عرفه الدستور لسنة 2016

✓ تفعيل الحياة الحزبية والتعددية و تجسيد التعددية السياسية وأصبح وجود حق إنشاء الأحزاب السياسية بدلا من جمعيات ذات طابع سياسي الذي نص عليها دستور 1989 [1] هذا مع إصلاح قانون الانتخابات والنظام الانتخابي باعتماد الجزائر منذ 1997 على نظام التصويت النسبي بالقائمة . [2]

❖ إعادة الاعتبار لمكانة المرأة في العملية السياسية : لقد جاء العديل 2008 من اجل تكريس مشاركة المرأة في الحياة السياسية ويعتبر هذا التعديل بمثابة بداية التغيير في الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية [3]

❖ من بين المؤشرات السياسية الدالة على جهود الدولة الجزائرية في العمل على ترقية قيم المواطنة هو إعادة الاعتبار للأقليات الموجودة في الجزائر " الاثنيات المتفرقة " واعتراف الدولة الجزائرية بإدراج اللغة الجزائرية كلغة رسمية وهذا ما جاء في الدستور من المادة

1 **النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر** ، لرقم رشيد ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة كلية الحقوق ، 2006 ، ص 60 .

2 المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،**الانتخابات التشريعية في الجزائر**،الدوحة : قطر،2012 ،ص10

3 **مرجع سابق**، خلفان كريم ، ص 17 .

❖ عملت الدولة الجزائرية في إطار التعددية السياسية بإقرار التعددية الإعلامية والتخلص من رواسب الحزب الواحد وأدركت السلطات أن الانفتاح السياسي وإقرار التعددية لا يكتمل إلا بتحرير الإعلام وفتح جميع أجهزته على التعددية الإعلامية كما سجل القانون العضوي للإعلام رقم 12-05 لعام 2012 نقلة نوعية في مفهوم حرية الإعلام .[1]

إن سلسلة التعديلات التي اقرها الدستور حول حرية الإعلام تعكس لنا بوضوح التغيير في التوجهات الايديلوجية والسياسية للدولة الجزائرية ووجود إرادة جزائرية لتعميق علاقة الإعلام بالمجتمع بدليل تعدد القنوات المرئية، السمعية ، الكتابية ، وحتى الإعلام الالكتروني، ما يجعل من هذه القنوات مساهمة بشكل أو بآخر في رعاية حقوق المواطنين والتطلع لانشغالاتهم وطرح مختلف القضايا التي تمس المجتمع

- 2 على صعيد التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية للموارد البشرية :

تعمدت الدولة الجزائرية حزمة من الإصلاحات الاقتصادية لتصب في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية وخاصة فيما يتعلق بالنمو قصد إحداث انتعاش اقتصادي بدأت من 2001 بتطبيق مشاريع عرفت ببرامج رئيس الجمهورية تجسدت في ثلاث برامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004 وبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 إلى 2009وبرنامج الاستثمارات العمومية من 2010 إلى 2014 والبرنامج الخماسي من 2015 إلى 2019 ، ومن اجل التفصيل أكثر وجب عرض أهم المؤشرات النمو الاقتصادي الذي عرفها برنامج الرئيس .

✓ خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي فترة (**2001-2004**) بمبلغ مالي قدر حوالي 525 مليار دج وسطر هذا البرنامج أهداف تمحورت في أهداف عملية كدعم الأشغال القاعدية الكبرى ترقية الاستثمارات الفلاحية ، وأخرى نوعية كخلق مناصب شغل ومكافحة الفقر والجدول التالي يوضح ذلك.[2]

الجدول رقم 1 بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة (2001-2004)

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر : زغير عادل ، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق اقلاع والتنويع الاقتصاد الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في البلدان المغرب

1 **حرية الإعلام في الجزائر كمتغير مفاهيمي قانوني شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات** ، عبد المنعم نعيمي، كلية الحقوق جامعة الجزائر1، تاريخ تصفح الموقع2018/04/07 ، نقلا عن :

Htpp://www.diae.net

2 **دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق اقلاع والتنويع الاقتصاد الجزائري**، زغير عادل ، المؤتمر العلمي الدولي بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في البلدان المغربية ،الجزائر المجلد 6 ، ص 3 .

ما نلاحظه في الجدول عند تقسيم المبالغ المالية انه عدم وجود توزيع مالي عادل بين القطاعات وذلك يعود إلى أهمية قطاع عن آخر حيث جاء الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث أعلى نسبة مسجلة هي 40.1% خصصت للأشغال والهياكل القاعدية أما أدنى نسبة كانت من نصيب دعم الإصلاحات المؤسساتية وقدرت نسبته ب 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص .

- ✓ من مضامين برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لفترة (**2005–2009**) حيث عملت الدولة الجزائرية استراتيجياتها للإنعاش الاقتصادي ببرنامج خماسي أطلقت علية ببرنامج التكميلي لدعم النمو وخصصت له حكومة ميزانية قدرها 4202.7 مليار د.ج والجدول التالي يوضح توزيع مخصصات البرنامج .[1]

الجدول 2 : توزيع الأغلفة المالية لبرنامج دعم النمو (2005–2009)

الباب	الغلاف المالي (مليار دينار .ج)	النسبة %
تحسين مستويات المعيشة	**1908.5**	**45.5**
تطوير المنشئات الأساسية	**1703.1**	**40.5**
دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8.0**
تحسين الخدمات العمومية	**203.9**	**4.8**
تطور التكنولوجيا الحديثة للاتصال	**50.0**	**1.2**
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر : زغير عادل ، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق اقلاع والتنويع الاقتصاد الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في البلدان المغربية

حسب الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة الغلاف المالي الذي خصص لهذه المرحلة مقارنة بالمرحلة الأولى لبرنامج دعم النمو (2001-2004) وبأضعاف كبيرة جدا وهذا يبين اهتمام الدولة بتحسين معيشة السكان والمعيشة والنهوض بالعنصر البشري الذي يعد عاملا مهما في قياس مؤشر الأداء الاقتصادي الأخرى وهي أعلى نسبة مقارنة بتحسين الخدمات العمومية أو تطوير شبكة الاتصال مثلت بنسبة 1.2% ما يدل على الأهمية التي أولتها الحكومة الجزائرية لقطاع السكن ، علاوة على النية في تحسين الظروف المعيشية للسكان كتشييد قطاع السكنات بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاعات كتطوير المنشئات الاقتصادية وتحسين الخدمات العمومية وتطوير شبكة التكنولوجيا الحديثة.

- ✓ من بين ما تضمنه برنامج توطيد النمو الاقتصادي (**2010–2014**) الذي أطلق عليه اسم الاستثمارات العمومية رصدت له الحكومة بتغطية مالية قدرت حوالي21124 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي [2] كما تضمن هذا البرنامج لتعزيز وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية 350 مليار، سنشير إلى 03 قطاعات وهي السكن والصحة والتعليم لنقيس مدى اهتمام الدولة بترقية قيم المواطنة [3]

1 **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر دراسة اقتصادية خلال فترة2005-2015 مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي**، مشري محمد الناصر، بقة الشريف،العدد مارس 2018.

2 **مرجع سابق**، زغير عادل، ص4-5

3 الديوان الوطني للإحصائيات ، متحصل عليه من : http// : www.ons.dz

القطاعات	2013	2014	2015
السكن	256616	334127	310267
مجموع الإسكان للجزائر كافة			
الصحة	89556	93322	98551
عدد العمال من أطباء جراحو أسنان صيادلة			
التعليم	18 143	18 333	18 588
عدد المدارس الابتدائية			
عدد الاكماليات	5 159	5 239	5 339
عدد الثانويات	2 043	2 141	2 251
عدد الجامعات و مراكز ومدارس عليا	88	97	106

المصدر : من إعداد الباحثة

- الديوان الوطني للإحصائيات ، http// : www.ons.dz
- الديوان الوطني للإحصائيات ،حوصلة إحصائية 2013-2015، ص 11.25.28

وعند النظر للجدول الأتي يتبن لنا :

- ✓ انه خصص مبلغ 250 مليار د.ج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي البرنامج الخماسي (**2015-2019**) : باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى التنويع في الاقتصاد وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر وخصص لهذا البرنامج بميزانية قدرت حوالي 22.100 مليار دينار ما يقارب 280 مليار دولار ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات يمكن تلخيصها في
  - تنمية الصناعات الغذائية من خلال عملية الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة .
  - تعتزم الحكومة على تطوير البيئة التحتية للاتصالات كمشروع G3 و G4 .
- ❖ تسعى الحكومة إلى تطوير إستراتيجية الدولة للشباب ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل والمساواة في الحصول على السكن والرياضة والتنقل والترفيه .[1]
  - 3 على الصعيد التنمية الإدارية :شهدت الجزائر وتيرة إصلاحات إدارية تجسدت في عدة قطاعات من بينها :

1 المرجع نفسه .

- ✓ تحسين الخدمة العمومية في التنمية قصد تمتين العلاقة بين المواطن و الإدارة كون الإصلاح الخدمة العمومية يؤثر على العديد من الأطراف أهمها المواطن بالدرجة الأولى باعتباره يشكل الطرف الأول في معادلة في محاولة ترشيد الخدمة العمومية . [1]
- ✓ من بين الاجراآت التي باشرتها الدولة الجزائرية لتقريب المواطن من الإدارة بالعمل على التخفيف من أعباء البيروقراطية وذلك بإصدار تعليمات من رئاسة الجمهورية إلى السادة الوزراء و كتاب الدولة تطالبهم بإلغاء أوراق المكونة للملف الإداري والتخفيف من الإجراءات الإدارية قصد محاربة مساوئ البيروقراطية [2]

لضمان تنمية متناغمة عملت الجزائر بتبني التحول من الإدارة ذات نمط التقليدي إلى الإدارة الالكترونية هدفه تسريع عمليات استخراج الوثائق الإدارية للمواطن على مستوى المصالح الإدارية كالولايات والبلدية والدوائر ومن ناحية أخرى أنها محصلة التقدم في المجالات المعلوماتية ما جعل من دائرة صناع القرار والإدارة الحكومية تدرج وتدخل الوسائل المتطورة لانجاز مهامهم بسرعة وتلبية خدمات و متطلبات المواطنين

- ✓ تم انطلاق مشروع برنامج الجزائر الالكترونية 2008-2013 من اجل تنفيذ البرنامج وعصرنه الإدارة العمومية قامت الحكومة بتنصيب لجنة تظم ممثلين عن جميع الوزارات وخبراء في تقنيات المجال الاتصال سميت باللجنة الالكترونية [3]
- ✓ ومن الجوانب المتعلقة بالتنظيم والتسيير توجه قطاع العدل في الجزائر إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف تقديم خدمات عمومية الكترونية من بينها تمكن المواطن الاطلاع على القضية التي تهمه من خلال الشباك الالكتروني والحصول على المعلومات الخاصة به [4]
- ✓ عرفت سنة 2016 إصلاحات جوهرية مست قانون الإجراءات الجزئية وإخضاع الضبطية القضائية لمراقبة وكيل الجمهورية وإصلاح محكمة الجنايات وعمليات قرصنة لها علاقة وطيدة بحقوق الإنسان وضمان حريات المواطنين .
- ✓ خصصت سنة 2017 انطلاق مشروع الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية يهدف بدوره على تاطير حقوق وواجبات التاجر وحقوق المستهلك قصد حماية سرية الصفقات الالكترونية والمعطيات الخاصة بالمواطن وهذه الحركية المتعددة المستويات ستكون في آفاق 2019 . [5]

الخاتمة :

للمواطنة مقومات ومؤشرات متمثلة في المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص والمشاركة العامة ومن خلال تحليلنا لمؤشرات ترقية قيم المواطنة في الشأن الجزائري التي أردنا من خلالها معرفة مضامين قيم المواطنة في ظل الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية وما تعاقبت عليه الدساتير من تحديث جملة القوانين للحقوق والواجبات وبين أولويات الدولة للإقلاع بالنمو من خلال متغير السلم الاجتماعي ، هنا تكون فرضية بحثنا المختبرة صحيحة فكلما حققنا استقرار سياسي كلما ساهم ذلك بترقية قيم المواطنة وهذا كان واضح في سياسات الإصلاح والبرامج التنموية خاصة على الصعيد الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية، ولقد استخلصنا في بحثنا **النتائج** التالية :

1 **الإدارة العمومية والمواطن أية علاقة تشخيص للاختلالات وسبل الإصلاح على ضوء التجربة الجزائرية** ، نزيهة عمران، مجلة المفكر، العدد12 ،ص 477.

2 **علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولات الإصلاح** ، قاسم ميلود، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 5 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011 ، ص79

3 **إشكالية تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر المعوقات والافاق**، عبد المؤمن بن صغير،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، 05 اكتوبر2016 .

4 **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، عشورعبد الكريم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص147

5 وكالة الأنباء الجزائرية، **2017سنة الاصلاحات الادارية وتحسين مستوى أداء الخدمة العمومية** ، تاريخ تصفح الموقع2018/04/07 ، نقلا عن :

http :// www.ar.aps.dz

1 – وجود إرادة قوية للتحول الذي تبنته الحكومة الجزائرية من خلال مؤشر العمل على تنمية الموارد البشرية ما هو إلا اعتراف من النظام السياسي الجزائري بقيم المواطنة .

2 – ترقية قيم المواطنة في الجزائر واقع بين ما يمنحه القانون والدستور ومن جهة أخرى بين ما تلغيه أو تقلص من محتواه تلك الممارسات اليومية فالحريات التي يقرها الدستور والنظام السياسي الجزائري ما هي إلا وهم كبير فصعود مؤشر الحذر من اهتزاز السلم الاجتماعي كونه عائق لممارسة بعض أشكال الديمقراطية (ممنوع المسيرات ،ممنوع حضر المسيرات ،ممنوع التكتلات النقابية الكبرى، ممنوع الخطابات الدافعة لمعارضة النظام و ....) فوجود نظام تسلطي يعرقل تعمدا بناء المواطنة كل ذلك خوفا من الحرية والمسائلة والحق في الاختلاف وهذا ما يتعارض مع معادلة المواطنة .

3 – يعتبر الاقتصاد الجزائري بنموذجه ألريعي هو جثة في طريقها إلى المقبرة ذلك بسبب تخلف السلطة الحاكمة و إبقائها لبلد حجم قارة رهينة رؤية اقتصادية ، فمن دون إحداث تغيير في طبيعة النظام السياسي الأبوي الذي يجد سنده إلا في الريع النفطي من اجل كسب اكبر قاعدة للولاء وسيطرته على الساحة السياسية كما أن عدم ترك الريع النفطي وشراء السلم الاجتماعي نتاج عن سبب الاستبداد والاستغلال وتمركز السلطة وتجاهل العقد الاجتماعي الذي قامت على أساسه الدولة .

4 – عدم وضوح التوجه الاقتصادي للدولة الجزائرية ووجود ازدواجية في المعايير لمفهوم المواطنة السيئ والممارسة الغير منطقية من لدن النظام السياسي فمن جهته يسعى بالحفاظ على الدعم الاجتماعي وسياسة العدالة الاجتماعية ومن جهة أخرى السعي وراء اقتصاد متنوع وبالتالي مشكلة النظام هو عدم وضوح توجهه .

5 – رغم أن الجزائر قطعت أشواط كبيرة في الرقي بالمرفق العام جراء التطور الذي شهدته الإدارة الالكترونية لكن هذا لا ينفي بقاء العراقيل والإجراءات الإدارية التي تثقل كاهل المواطن كونها مازالت متجذرة في الإدارة الجزائرية .

توصيات البحث :

1- ما يستلزم في الشأن الجزائري بناء مقاربة جديدة للمواطنة مفهوما وممارسة فالانتماء لدولة ديمقراطية تقر بقيم المواطنة هو اكبر من مجرد بطاقة تعريف وجواز سفر ووثائق إدارية هو اشمل من الحصول على مسكن وعمل وضمان اجتماعي وهذا ما يجب على صناع القرار و المسؤولين السياسيين الأخذ به، لان الانتماء هو اقتناع المواطنين بسيادة دستور مدني وتساويهم أمام القانون بغض النظر عن كل الفرو قات الموجودة داخل المجتمع .

2- حتى يكون الفرد الجزائري مواطنا يتمتع بالمواطنة الحقه يجب أن تكون له حقوق مختلفة ترتبط بالمجال السياسي والمدني والاقتصادي والفكري وليس اقتصار جانب عن آخر .

3- يجب أن يأخذ المفهوم في الجزائر منحى إشاعة ثقافة المواطنة القائمة على التوازن بين المطالبة بالحقوق والقيام بالواجبات .

4- على الجانب الممارساتي في الجزائر أن نستغني عن العيش في نظام دكتاتوري بغطاء مدني الذي يقر بتعددية حزبية ويغيب التعددية السياسية، الذي لا يسمح بمراقبة وتسيير وإدارة الرأي العام وخاصة في إشراك المواطن فيما يخص حياته اليومية .

5- يجب إرساء نظم إدارية تأخذ صفة النمط الجديد القائم على البعد المعلوماتي والتكنولوجي قصد ضمان عصرنة للخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن وهذا كفيل للقضاء على مساوئ البيروقراطية والعراقيل التي يشكو منها المواطن الجزائري .

6- المواطنة كي تتجذر في الجزائر تحتاج لنظام شرعي ودولة مؤسسة على فلسفة قوامها الشرعية الدستورية والقانونية والمأسسة وسيادة حكم القانون ، المواطنة تندرج تحت مظلة دولة القانون وليس تحت مظلة نظام غير شرعي يتجاهل العقد الاجتماعي الذي على أساسه تقوم الدولة .

المصادر

1- الإدارة العمومية والمواطن أية علاقة تشخيص للاختلالات وسبل الإصلاح على ضوء التجربة الجزائرية ، نزيهة عمران، مجلة المفكر، العدد12 ،ص 477.

2-الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر والمغرب ، كدروسي مختار، عرابي علي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، 2016 ، ص 44-45

3- إشكالية تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر المعوقات والآفاق، عبد المؤمن بن صغير،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، 05 اكتوبر2016

4-التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، بان غانم احمد الصانع، مجلة دراسات إقليمية: مركز الدراسات الإقليمية،العدد5 ،ص17

5-تاريخ البحرين الحديث والمواطنة ، بيسوني علي عبد الرحمن، ص8،PDF نقلا عن: www.uob.edu.bh/pdf

6-التحليل السياسي الحديث، روبرت دال، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1993 ،ص104-110 .

7-تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر دراسة اقتصادية خلال فترة2005-2015 مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي، مشري محمد الناصر، بقة الشريف،العدد مارس 2018.

8-تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي ،محمد عثمان الخشت، اطلع عليه يوم 2018/02/15 نقلا عن: www.anfasse.org

9-تطور خطاب حقوق الانسان في الجزائر والوضع الراهن ، بوجمعة غشير، معهد الاصفري للمجتمع المدني والمواطنة ،بيروت الجامعة الامريكية ، مارس 2017، ص12.

10-التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد، محمد بن جماعة ، مداخلة مقدمة للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، جمادى الأول 1430 ، ص4-5

11-الثقافة الدستورية المواطنة والمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ، خلفان كريم، مجلة القانون المجتمع والسلطة ، جامعة وهران محمد بن احمد ، العدد ، 5 ، 2016 ، ص51.

12-حرية الإعلام في الجزائر كمتغير مفاهيمي قانوني شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات ، عبد المنعم نعيمي، كلية الحقوق جامعة الجزائر1، تاريخ تصفح الموقع2018/04/07 ، نقلا عن : Htpp://www.diae.net

13-الحماية الدستورية للحقوق السياسية في الجزائر ، لوافي سعيد ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2009 ، ص 34.

14-الجريدة الرسمية للجمهورية الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996

15-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد14 27 جمادى الاول1437 الموافق 7 مارس 2016.

16- دراسات في السلطة والدولة والمواطنة، شاهر إسماعيل الشاهر، برلين : المركز الديمقراطي العربي للنشر،2017 ،ص81-82 .

17- دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق اقلاع والتنويع الاقتصاد الجزائري، زغير عادل ، المؤتمر العلمي الدولي بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في البلدان المغربية ،الجزائر المجلد 6 ، ص 3 .

18- دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، عشورعبد الكريم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص147

19- الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك، احمد عوض الرحمون وآخرون، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ص33

20- الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية ، بوحنية قوي، الاردن : دار حامد للنشر والتوزيع،2014، ص 233 .

21-الديوان الوطني للإحصائيات ، متحصل عليه من : http// : www.ons.dz

22-سياسات الهوية واثرها على استقرار المواطنة، لونيسي فارس ، مركز جيل للبحث العلمي : ورقة لأعمال المؤتمر الدولي الثامن التنوع الثقافي، طرابلس21-23ماي 2015 ، ص3-4

23-علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولات الإصلاح ، قاسم ميلود، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 5 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011 ، ص79

24-هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس الجزائر والمغرب ، شهرزاد صحراوي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 ، ص 59 .

25-المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، علي خليفة الكواري، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2004،ص15 -17-18

26-مالمواطنة، دومينيك شنابر، كريستيان باشوليه **تر**: صونيا محمود نجا، القاهرة: المركز القومي للترجمة،2016،ص52-53

27-المواطنة، سامح فوزي ، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007 ،ص25

28-المواطنة في عصر ما بعد الدولة الوطنية"مفهوم المواطنة الدستورية لدى هابرماس، عبد الله السيد ولد اباه، pdf نقلا عن : http://www.mara.om/wp-content.pdf

29-المواطنة وسياق الدولة والهوية ، عبد السلام موكيل، مجلة تاريخ العلوم،جامعة وهران، العدد الأول، ص 37.

30-المواطن والمواطنة....امس اليوم، محمد عابد الجابري، اطلع عليه يوم 2018/03/17 نقلا عن :

http://www.liberaldemocratic.html

31- المواطنة وتنوع مفهوم الحقوق والواجبات، احمد محمد اللوي، مركز جيل للبحث العلمي : ورقة لأعمال المؤتمر الدولي ، اطلع عليه يوم 2018/02/11 نقلا عن : **http://www.afaaqcenter.com**

32- المواطنة بين السياق القومي والعالمي، علي ليلى،مجلة الديمقراطية الأهرام، ص4، اطلع عليه يوم 2018 /04/27

نقلا عن : http://democracy.ahram.org.eg

33–المواطنة في الجزائر قراءة في ابعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائرزريق نفيسة، مجلة البحوث السياسية والادارية ، العدد 6، جامعة الجلفة ، 2017 ، ص258

34–المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ، علي ليلى، القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية للنشر،2013 ، ص73

35–النظام السياسي وقيم المواطنة والانتماء ، بلقاسم سلاطنية، أسماء بن تركي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد28/27 ، ص 235.

36–النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر ، لرقم رشيد ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة كلية الحقوق ، 2006 ، ص 60 .

37– المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،**الانتخابات التشريعية في الجزائر**،الدوحة : قطر،2012 ،ص10

38–نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس قراءة في المنطلقات والابعاد . نور الدين علوش،اطلع عليه يوم 18/02/16 نقلا عن : http://www.mominoun.com

39– وكالة الأنباء الجزائرية، **الاصلاحات الادارية وتحسين مستوى اداء الخدمة العمومية لسنة 2017** ، تاريخ تصفح الموقع2018/04/07 ، نقلا عن : http :// www.ar.aps.dz

40–يورغن هابرماس جدل الحداثة في الفلسفة والسياسية ، عبد الحق ميفراني،المجلة العربية ،العدد 494، مارس 2017

41-A Dictionary of humen rights united kingdom ،David robertson:europa publication ،second edition، 2004، p38

42-citoyenneté démocratiques langue diversité et droit de l'homme Hugh starkey، ، guide pour les laboration des politiques linguistiques éducatives en Europe، étude de référence pour le conseil de l'Europe ،Strasbourg، 2002 ،p 7.

43-international encyclopedia of political science، Bertrand badie، institut d'études politiques ، paris : France،volume1، p237

44-la citoyenneté administrative ،Gilles Dumont ، thèse pour obtenir le garde de docteur ، l'université panthéon paris ، 2002 ،p 12 .